دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دراسات علم الاجتماع السياسي: الآفاق والصعوبات
المصدر:	مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية
الناشر:	رضوان العنبي
المؤلف الرئيسي:	بودودة، أميرة برحايل
المجلد/العدد:	ع18
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	ماي
الصفحات:	124 - 131
رقم MD:	824343
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, EcoLink
مواضيع:	علم الاجتماع السياسي، العلوم السياسية، علم الاجتماع
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/824343

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دراسات علم الاجتماع السياسي: الأفاق و الصعوبات

أميرة برحايل بودودة

باحثة في صف الدكتوراه
التخصص دراسات أمنية و إستراتيجية
جامعة قسنطينة- الجزائر

المقدمة :

نحتاج في تفسيرنا لعلم الاجتماع السياسي كحقل معرفي مستقل إلى تتبع الدراسات التاريخية التي قدمت لنا هذا الحقل المعرفي الذي أصبح يفسرنا لنا مختلف الظواهر الاجتماعية تفسيرا سياسيا وذلك للوقوف على الآثار المتبادلة(علاقة تأثير و تأثر) بين التحليل السياسي و الظاهرة الاجتماعية، و إن كان هذا الحقل جديد نسبيا بل من أحدث العلوم الاجتماعية ظهورا، حيث لم يدرس كعلم مستقل وكمادة في فرنسا مثلا إلا منذ ستينيات القرن العشرين، و يعرف هذا العلم حالة تحديث مستمرة، إلا أنه منذ القدم كانت تدرس الظاهرة الاجتماعية دراسة سياسة و إن لم يتم تضمينها بشكل مباشر و تعتبر دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة سياسية قديمة منذ عصر الإمبراطورية الرومانية و أول كتاب نشر حول علم الاجتماع السياسي هو كتاب "السياسة" لأرسطو، أين تم تداول هذا الطرح و ساعد على ظهور العديد من الكتاب السياسيين من أمثال : مونيسكيو و فيرتسون، وكذلك بعض من علماء الاجتماع الكلاسيكيين الذي ركزوا على دراسة المواضيع السياسية في المجتمع من أمثال "ماكس فيبر" الذي كتب مقال بعنوان "السياسة كحرفة" كما قامت الماركسية كحقل معرفي بتفسير الجانب السياسي للمجتمع تفسيرا اجتماعيا كما لا ننسى أن الفكر الإسلامي قد سبق هؤلاء في هذا المجال من خلال ما قدمه "ابن خلدون" في مقدمته الشهيرة .

توجد ضرورة لمعرفة مختلف التصورات التفسيرية التي شكلت الإطار المعرفي لعلم الاجتماع السياسي حتى يمكّننا ذلك من تحديد العلاقة مابين علم الاجتماع كحقل معرفي مستقل و علم السياسة للتوصل إلى علم قائم بذاته وهو علم الاجتماع السياسي، وإذا كانت عملية التميز بين علم الاجتماع و علم السياسة أصبحت ممكنة نظرا للتطور الذي عرفه كل منهما بشكل مستقل فإن التميز بين علم السياسة و علم الاجتماع السياسي تعرف نوعا من الغموض فهو مسعى أكثر ما هو واقع، لذلك لا بد من التميز بين علم السياسة و علم الاجتماع كحقل مستقل وبين كلا المجالين مع علم الاجتماع السياسي، و يكون ذلك من خلال فهم الأساس الذي يقوم عليه هذا المفهوم وأهمية كحقل معرفي و دراسة مختلف الأهداف التي يصبوا إليها بشكل مستقل التي تعبر عنه للوصول إلى رؤية مستقبلية و آفاق تطور دراسات علم الاجتماع السياسي في ظل الصعوبات الميدانية و الفكرية التي تواجه هذا الحقل.

إشكالية الدراسة:

يظهر لنا هذا الطرح تناقض ما بين التفكير "نظري" وما يتماشى مع الواقع وبالتالي يصعب علينا الإحاطة بالظاهرة السياسية ومحاولة تطوير هذا الحقل ليتماشى مع مختلف المستجدات الجديدة، وبالتالي ثمة حاجة في الإحاطة بالطرح التالي:

كيف يمكن أن نبلور مقاربة عامة لدراسة علم الاجتماع السياسي تكون الأقرب إلى الشمولية لتحليل الظاهرة السياسية في سياقها الاجتماعي مع مراعاة الخصوصيات المحلية لكل مجتمع على حدا ؟

فرضية الدراسة:

فرضية الدراسة الأقرب إلينا أن تكون ذات تركيبة شرطية تظهر بدراسة متغيرين أساسين المتغير المستقل و المتغير التابع، فالمتغير المستقل يعبر عن طبيعة الظاهرة السياسية في سياقها الاجتماعي أي ما يعبر عنه الواقع و التي تمثل اهتمام مختلف الباحثين لدراستها، أما المتغير التابع فيعبر عن دراسات علم الاجتماع السياسي "المقاربة" فالواقع يفرض على دراسات علم الاجتماع السياسي ملائمة طبيعة التحولات ومتغيرات البيئة محل الدراسة، فمن المعلوم أن أية مقاربة أو إيديولوجيا تدعي العلمية تستمد علميتها من كونها صياغة ناتجة عن

ملاحظة واقع اجتماعي / سياسي قامت بتحليل هذا الواقع وفق قواعد المنهج العلمي، بمعنى أن : **فشل المقاربات "الدراسات" في تحليل الظاهرة السياسة في سياقها الاجتماعي مع عدم القدرة على مراعاة خصوصيات كل مجتمع تجعل من دراسات علم الاجتماع السياسي غير معممة "شاملة" في دراسة مختلف الظواهر الاجتماعية/ السياسية.**

منهجية الدراسة:

يستلزم في دراستنا لمستقبل دراسات علم الاجتماع السياسي كعامل مرتبط بقدرة الدراسات على مراعاة خصوصيات كل مجتمع، تقديم إطار أول لدراسة النسق المفاهيمي لعلم الاجتماع السياسي ، أي أن المدخل لدراسة علم الاجتماع السياسي مدخل اجتماعي أو سياسي، و ما لذي يميز علم الاجتماع السياسي عن كل علم الاجتماع و علم السياسة، و دراسة مجالات علم السياسة وأهميته كحق معرفي، أما الإطار الثاني فيرتبط بالغاية من دراسة علم الاجتماع السياسي، وكيفية بلورة تصورات لمستقبل دراسات علم الاجتماع السياسي من خلال رؤيا مستقبلية للحقل و الصعوبات التي يعرفها و تعيق تطوير هذه الدراسات و في الأخير آفاق تطوير هذه الدراسات، وذلك من خلال الربط بين هذه الأطر التحليلية، فالإحاطة بهذه الدراسات وفهمها من خلال الأهداف التي تسعى لتحقيقها تسمح لنا بتحديد مستقبل هذه الدراسات و مدى تأثير و تأثر دراسات علم الاجتماع السياسي بالواقع الاجتماعي/ السياسي.

أولا : تعريف علم الاجتماع السياسي كحقل معرفي منفصل.

يقصد بعلم الاجتماع السياسي ذلك العلم الذي يقع بين حدود علم الاجتماع وحدود علم السياسة، فإذا كان علم الاجتماع يهتم بتحليل سلوك الأفراد في علاقتهم بالمجتمع، وتحليل علاقاتهم الاجتماعية بعضهم ببعض، وأيضا بدراسة الجماعات الاجتماعية والنظم الاجتماعية، وإذا كان علم السياسة يهتم بتحليل النظم السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والحزبية .فإن علم الاجتماع السياسي هو العلم الذي يحاول الربط بين الأبنية السياسية والأبنية الاجتماعية وبين السلوك السياسي والسلوك الاجتماعي، فعلم الاجتماع السياسي ينطلق من الاعتقاد بأن النظم السياسية والسلوك السياسي لا يتحقق لهما فهما ملائما إلا من خلال ربطهما بالنظم الاجتماعية والسياق الاجتماعي المحيط بهما، فالثقافة السياسية – على سبيل المثال – تختلف من مجتمع إلى أخر وتختلف داخل المجتمع الواحد من طبقة إلى أخرى ومن مستوى تعليمي أو مهني معين إلى مستوى أخر، وذلك تبعا لتباين التنشئة السياسية من فرد لأخر[1].

يعتبر مفهوم التنشئة السياسية أحد نقاط الالتقاء علم السياسية و علم الاجتماع، وذلك إذا نظرنا إلى التنشئة الاجتماعية على أنها تطبيع الفرد اجتماعيا و أنها أيضا تشكل نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل، وعملية النقل هذه تتضمن بناء الأمة و الدولة وهو لب اهتمام علم السياسية[2]، أما الثقافة السياسية – والتي تحدد طبيعة إدراك الفرد واتجاهاته نحو السلطة والظواهر السياسية المختلفة مثل المشاركة السياسية– على سبيل المثال – تلك الثقافة السياسية إنما تتشكل من خلال عملية التنشئة السياسية التي يتعرض لها الفرد . وذلك مثال واحد من أمثلة عديدة تؤكد على

ارتباط السلوك السياسي بالسياق الاجتماعي المحيط، وهو الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع السياسي.

تستعمل كلمة السياسي استعمالا لغويا للتعبير عن القوة كما يشير إليها الطرح الواقعي عادة أو تشير إلى السلطة وكل ما يدخل في هذا المجال فبؤرة علم السياسية اليوم هي الحصول على السلطة بكيانها و روابطها، و الواقع أن السلطة ليست الشيء الوحيد التي يتصارع الناس بعضه بعض عليها، إذ نجد ها النوع من الصراع في كل مجتمع و انه لا بد للمجتمع العمل على التوفيق بينهما حتى لا يجد نفسه يعيش حالة من الانقسامات.

يعد تعريف علم الاجتماع السياسي ذو قيمة هامة ذلك لأنه محاولة لتحديد ماهيته و أهدافه ومجالاته، مما يساهم في فهم هذا الحقل و تطويره خاصة من قبل الباحثين، إلا أنه في محولتا لتحديد طبيعة المفهوم نجد إشكالية في مدلول المفهوم وبعض توجهات الباحثين

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **في القوة و السلطة و النفوذ: دراسة علم الاجتماع السياسي**، (الاسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2007/2006)،ص07.

[2] محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية دراسة في دور أخبار التلفزيون**، (مصر: دار نشر للجامعات،ط1، 1997)، ص21.

و ذلك عائد إلى سببين : أن علم الاجتماع السياسي علم جديد نسبيا لم يعرف تطورا كبيرا كونه ارتبط لفترة بالعلوم الاجتماعية، اما السبب الثاني فيعود إلى طبيعة الظاهرة السياسية و البنى الاجتماعية في حد ذاتها التي تعرف بالتغير وعدم الثبات، فدراسة ظاهرة معينة في بلد معين لا تستدعي وجود نفس النتائج، ذلك ما يجعل من المقاربة غير قريبة لليقينية.

إن هذا الاختلاف يبرز بشكل واضح في دراسة مختلف التعريفات لعلم الاجتماع السياسي، رغم ان الهدف من هذه التعريفات هو خدمة هذا العلم الحديث نسيبا و من أهم التعريفات :

- إن علم الاجتماع السياسي ذلك العلم الذي يهتم بدراسة القوة "السلطة" ودراسة تقاطع المجتمع والسياسة، فالسلطة هي البعد الأساسي للعلاقات الاجتماعية و المؤسسات السياسية في المجتمع[1].
- يعرفه البعض بأنه ذلك الحقل الذي من حقوق المعرفة الاجتماعية الذي يدرس الظواهر السياسية داخل الجماعة السياسية المسماة الدولة، وذلك من وجهة نظر مجتمعية.
- علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يدرس الظواهر و النظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي و الثقافة السائدة في المجتمع، وبقدر ما يحدد النظام السياسي مسار المجتمع ويضع أسسه وتنظيمه، فإن المجتمع بدوره يحاول أن يحدد أسس الحكم مع قيمه و أفكاره.
- في إطار توضيح الفرو قات بين مجالات واهتمامات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي ، نجد أن كل من " لبست " و " بندكس " في مقال مشترك لهما قدما تميز بينهما ، فعلم السياسة يبدأ بالدولة ويدرس كيف تؤثر على المجتمع ، بينما علم الاجتماع السياسي يبدأ بالمجتمع ويدرس كيف يؤثر على الدولة.
- أما " موريس جانويتز " قد حاول أن يقدم التراث العلمي والتاريخي لعلم الاجتماع السياسي ، في محاولة لحديد ماهية هذا العلم بصورة شاملة ، تجمع بين كل من الاهتمامات النظرية Theoretical والدراسات الإمبريقية Empirical Studies، لذا فقدم تعريفين لعلم الاجتماع السياسي هما[2]:

أ- التعريف الشمال: الذي حدد فيه أن علم الاجتماع السياسي يهتم بدراسة جميع الأسس الاجتماعية للقوة في كافة القطاعات النظامية التي توجد في المجتمع ، ويهدف بذلك إلى توضيح مدى اهتمام علم الاجتماع السياسي تقليديا بمعالجة جميع أنماط الحراك الاجتماعي و نتائجه المحتملة على كافة السياسات المنظمة ، أي أن مهمة علم الاجتماع السياسي بناءاً على ذلك هي دراسة كل من التنظيم الاجتماعي و التغير الاجتماعي .

ب- التعريف الضيق: وقد حدد فيه طبيعة علم الاجتماع السياسي و بأنه :" العلم الذي يركز على التحليل التنظيمي لكل من الجماعات و القيادات السياسية.

- كما يرى علماء السياسة ، بأن علم الاجتماع السياسي : "إنما هو محاولة يقوم من خلالها الدارسون والمختصون بدراسة الآثار التي يحدثها ما يدور في البيئة الاجتماعية على النسق السياسي لتحتي ، فإن علماء الاجتماع يميلون إلى توصيف موضوع علم الاجتماع السياسي ، من خلال التداخل القائم بين النظم السياسية و الاجتماعية في المجتمع.
- ويعرف" لويس كوزر "علم الاجتماع السياسي بأنه: "ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة الأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوى داخل المجتمعات أو بينها وبين بعضها البعض، وكذلك دراسة الصراعات السياسية والاجتماعية التي تؤدي إلى تغيرات في توزيع القوة[1].

[1] W.Lawrence Neumann, **Political Sociology**,(Whitewater: University of Wisconsin, 12 mars 2011), p 305.

[2] مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**،(ليبيا: جامعة السابع من إبريل، ط1، 2007) ،ص 11.

رغم اختلاف بعض نقاط المفاهيم المقدمة لعلم السياسية إلا هناك مفهومين يتصارعان حول الاستحواذ على مضمون هذا العلم ، حيث يتجه لمفهوم الأول إلى أن علم الإجماع السياسي هو علم الدولة ***Science of State*** أما الثاني فيشير إلى أن علم الاجتماع السياسي هو علم دراسة القوة ***Power Study*** فيشير المفهوم الأول إلى أن علم الاجتماع السياسي إنما يدرس الدولة كنمط حديث للمجتمع السياسي يرتبط بحقبة تاريخية محددة ، بدأت في عصر النهضة وعصر التنوير في أوروبا بعد أنهار النظام الثيولوجي "الديني" [2] القديم ، والذي بانهياره سقطت نظم العبودية ثم الإقطاع ، وبدأ البحث عن شكل جديد للمجتمع خاصة خلال القرن السابع عشر ، فكان ظهور الدولة القومية بشكلها الجديد ، الذي أثار أزمات حول سلطة الدولة ، وشرعية بعض الأفراد في حكم الآخرين ، وظهور إشكالية الحاكم والمحكوم وحدود صلاحيات كل منهما ، وكان" بودان ***Bodin*** " أول من صاغ فكرة سيادة الدولة وسيطرتها على كافة النظم الأخرى ، وذلك داخل نطاق الأمة ، حتى يبرر أولوية الدولة وبخاصة في عصر الانقسام الديني، كما كانت إسهاما أصحاب نظرية العقد الاجتماعي ، هوبز، ولوك ، وروسو ، محاولة جادة لإيجاد حل للمشكلة الرئيسية ، المتمثلة في الحاجة إلى نوع جديد من الاتفاق بين الأفراد يكون بديلا عن الحل الديني الذي كان سائدا في العصور الوسط، حيث يمكن إيجاد المعادلة الصحيحة للعلاقة بين المجتمع والدولة.

يتضح لنا من خلال مختلف التعريفات أن هناك اختلافا في المقاربة التفسيرية لعلم الاجتماع السياسي ، يمكننا أن نستنتج أن هناك من يركز في دراسة علم الاجتماع السياسي على دراسة الظاهرة السياسية في سياقها الاجتماعية (أي كيفية يؤثر المتغير الأول على الثاني) من خلال الربط بين البنى الاجتماعية و المؤسسات السياسية للدولة، كما يرى البعض في دراسة علم الاجتماع السياسي انه يهدف للوصول إلى شكل من أشكال الحكم الراشد " العلوم السياسية المعيارية" لأنها تقوم بدراسة كيفية تأثير عملية سياسية كالتصويت مثلا ونتائج الانتخابات على الواقع الاجتماعي[3]، إذن فإن علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يهتم بجملة من القضايا الأساسية المتعلقة بالنشاط الإنساني السياسي ، التي تدور مجرياتها في إطار المجتمع ، فتكو ن بذلك ظواهر سياسية ذات طبيعة مجتمعية ، و تدخل بالتالي في إطار اهتمامات علم الاجتماع بصفة عامة ، وعلم الاجتماع السياسي على وجه الخصوص ، وذلك لغرض دراستها وفهمها وتحليلها.

ثانيا : علم الاجتماع السياسي بين علم السياسة وعلم الاجتماع

بداية لا بد أن نعرج لتحديد مفهوم علم الاجتماع و علم السياسة بشكل مستقل وعلاقتهما بعلم الاجتماعي السياسي :

علم الاجتماع : يتفق أغلب علماء الاجتماع على صعوبة تحديد دقيق لعلم الاجتماع و ذلك لعدة أسباب منها حداثة علم الاجتماع نسبيا هذا العلم أنه علم متداخل و متشابك مع العديد من الإيديولوجية و المذاهب.

تعريف علم السياسة حسب غابريال ألموند: علم السياسة هو نظام التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة و الذي يقوم بوظائف التوحيد و التكيف و يؤيدها في الداخل و اتجاه المجتمعات و يمارس هذه الوظائف باستخدام القسر المادي و باستخدام التهديد سواء كان استخداما شرعيا شرعية تامة أو بعض شيء فالنظام السياسي هو القيم الشرعية على أمن المجتمع و الصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغيير.

بعد التطور الهائل في المفاهيم والمصطلحات وكثرتها في علم السياسة بدأ الاهتمام بالسلوك السياسي للإنسان يأخذ مكاناً وحيزاً كبيراً في دراسة علم الاجتماع بالنسبة لعلم السياسة إذ يمكن النظر إلى علم الاجتماع على أنه الأب لكافة العلوم الاجتماعية الأخرى[4] فعلم الاجتماع قد ينظر إليه على أنه العلم الذي يبحث في أصل وتطور وتركيب وظائف الجماعات الاجتماعة، كما صوره "كونت" كمصلحة مختصة عقلانية وعلى درجة عالمة من التنظيم يمكن بواسطتها و بسلوك محض علمي و بطريقة ما من التخطيط توجيه المجتمع بقطع النظر عن علاقات السلطة الفعلية الماثلة فيه، وكذلك أشكالها وقوانينها وعاداتها ومؤسساتها وأنماط حياتها فكراً و عملاً كذلك مدى

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص12.

[2] مولود زايد الطبيب، مرجع سابق ، 23.

[3] W.Lawrence Neumann, op.cit. 306.

[4] تيودور فون أدرنو، **محاضرات في علم الاجتماع** ، ترجمة: جورج كتورة، (لبنان : مركز الهاء القومي، بدون سنة النشر) ، ص15.

مساهمتها في الثقافة والحضارة الإنسانية فنشاطات الإنسان متنوعة تصنف وتدرس بحالتها الفردية أو بصفتها الجماعية وإطلاقها من ذلك يكون موضع هي التجمعات الإنسانية من الناحية الاجتماعية ككل ولكن هذا الاهتمام لا يتصل إلا قليلا بموضوع الدولة.

نجد بالمقابل قضايا الحكم و السياسة شانها شان الكثير من أبعاد الحياة الاجتماعية تشعل العديد من اهتمامات الباحثين في العلوم الاجتماعية ،كما تعتبر دراسة القوة/ السلطة واحدة من المحاور الرئيسية لعلم الاجتماع، لذلك فإن علم السياسة باعتباره أحد العلوم الاجتماعية بفعاليات الإنسان السياسية والتي هي جزء من حياته الاجتماعية ومجال اختصاص هذا العلم هو الدولة[1]، لا يمكن أن ننكر ما لعلم الاجتماع من تأثير واضح في أسلوب معظم علماء السياسة الذين يقرون بأن الظواهر السياسية لا تعد أن تكون مجرد أحداث اجتماعية ومن ثم يتعين معالجتها على ضوء البيئة التي تؤثر فيها و تكيفها باعتبار أن الحدث هو وليد لتلك البيئة ، وتأسيسها على ذلك فإن دراسة المجتمع والبيئة التي ظهرت وتطورت فيهما الظاهرة السياسية موضوع البحث هو أمر ضروري وحيوي لغرض تفهم المشكلة من كافة أوجهها.

وقد حاول المفكرون منذ القدم فهم الظاهر السياسية من خلال ربطها بالواقع وإن لم تكن بطريقة مباشرة فمثلا نجد "أحد مفكري علم الاجتماع الفرنسي "جابـرييل تارد Gabriel Tard (1843-1904) في تناول موضوع المحاكاة و التقليد كطاهرة اجتماعية، من خلال توضيح أن النظام السياسي لأي مجتمع مرتبط بالأبنية الاجتماعية لذلك المجتمع،وأكد كذلك على الأثر الاجتماعي لوسائل الإعلام الحديثة –آنا ذاك- مثل : التلغراف – الكتب و الصحف لها دور في نشر الأفكار في المجتمع، كما يمكن ان نستدل على ذلك من خلال رؤية "جايتنو موسكا"[2] أنه في المجتمعات هناك طبقتان متميزتان بين الناس طبقة تَحْكِم و أخرى تُحْكَم، و الطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عددا و أقوى للسيطرة على الوظائف السياسية و أشد احتكارا للقوة فضلا عن تمتعها بالمزايا المصاحبة للقوة، أما الطبقة الثانية فهي الأكثر عددا وتكون خاضعة للتوجيه من قبل الطبقة الأولى، ومثل هذا التوجيه و التحكم يأخذ طابعا تعسفيا و عنيفا على نحو معين، وكان "موسكا" يرى في الطبقة الأولى بأنها تعرف تنظيما على ما هي عليه الطبقة الثانية التي تعتبر غير منظمة مقارنة بالأولى[3].

لقد اختلف العلماء المتخصصون في تحديد مفهوم موحد لعلم الاجتماع السياسي ، فهناك ن يرى في علم الاجتماع بعيد ع تحليل السياسي لأن الظاهرة الاجتماعية تعبر عن نفسها ولا يجب ربط تحلها دائما لظروف سياسية، في حين يرى البعض أن التحليل السياسي و إن لم يظهر بشكل جلي إلا انه في صميم التحليل وإن اختلف توجهات كلا المجالين.

وقد تم الربط بيم علم الاجتماع ولعلم السياسة نتيجة للتطور المتغيرات الدولية و المشكلات السياسية التي تؤثر في النظام الاجتماعي لذلك نجد أن هناك علاقة تقاطعية ما بين المواضيع التي يهتم بها كلا المجالين ومن بينها: كمفهوم التغيير من خلال طرح مقاربة تجمع ما بين علم الاجتماع و علم السياسة فلا يمكن فهم التغير الاجتماعي في مجتمع معين دون العودة إلى طبيعة النظام السياسي القائم، مثلا يمكن طرح التساؤل التالي: كيف تتغير المجتمعات؟ عادة ما يتم الإجابة عن الطرح من خلال " ربطها بالعوامل السياسية كالتحول في طبيعة الأنظمة من دكتاتورية إلى تعددية أو من خلال ثورات أو حراك ينجم عم سياسية معينة،كذلك كما سبق أن أشرنا إلى موضع التنشئة التي تعتبر موضوع يربط مابين الظروف الاجتماعية التي تكون نمط معين من التفكير للأفراد هذه التنشئة ستكون سبب في تطور الدولة أو ركودها إذ يمكن النظر إليها على أنها تمثل عن المعايير و ضوابط السلوك وثقافة الأفراد الذين ينتمون إلى مجتمع معين[4]، هذا المفهوم أصبح متداول بكثرة في علم السياسة لأنها تؤثر سلبا أو إيجاب على فعالية الدولة من عدمها.

---

[1] أنتوني غدنز ، **علم الاجتماع (من مدخلات عربية)** ، ترجمة : فايز الصياغ، (لبنان : المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2005)، ص467.

[2] سلسلة المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، **المدخل لعلم السياسة** ، (العراق: دار المعمورة للطباعة و النشر للتوزيع، ط2، 2011)، ص 45.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 14.

[4] فيليب كابان و جان فرانسوا دورتيه، **علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام و تواريخ و تيارات**، ترجمة: اياس حسن، (سوريا: دار الفرقد، ط1، 2010)، ص 366.

و إن اختلفت بعض النقاط في كلا المجالين إلا أن علم الاجتماع السياسي كحقل معرفي يجمع ما بين علم السياسة و علم الاجتماع و يركز على الاتفاق السياسي و الشقاق و أسبابهما الاجتماعية، وكذلك العلاقات بين كل من البناء الاجتماعي و القوة السياسية ، فضلا عن دراسة الأساس الاجتماعي للجماعات السياسية مثل الأحزاب السياسية و جماعات الضغط و العلاقة ما بين التغير الاجتماعي و التغير السياسي و الأساس الاجتماعي للإيديولوجيات السياسية و تأثير النظم الاجتماعية على السلوك السياسي مثل التنشئة السياسية و المشاركة السياسية[1].

ما يمكننا استنتاجه أن علم الاجتماع السياسي يدرس مختلف الظواهر المحلية و العالمية بشكل مرتبط بالتحليل السياسي في سياق البنى الاجتماعية ، حتى أضحى أي شأن سياسي ذو ارتباط اجتماعية فلا يمكن دراسة موضوع معين دون الرجوع إلى الظروف التي ساهمت في تشكيل هذه الظاهرة فمثلا أضحى أي قرار سياسي سواء على المستوى المحلي أو العالمي يمر عبر بوابة هذا العلم.

ثالثا: علم الاجتماع السياسي مقاربة غائية

ما يهدف إليه علم الاجتماع السياسي هو ربط الظاهر ببعدها لأن طبيعة التحولات التي يعرفها العالم تجعل كل الظواهر مرتبطة سواء على المستوى الاجتماعي او الثقافي و السياسي و كلك الاقتصادي، ولا يمكننا دراسة علم ما دون تحديد الأهداف العامة التي يصبوا إلى تحقيقها هذا العلم ومن بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها علم الاجتماع السياسي (مقاربة غائية) كحقل معرفي مستقل نذكر منها[2]:

أولا : الوصول إلى مجموعة من القوانين والتصورات العامة والأفكار المجردة ، التي من شأنها أن تعزز مكانة هذا العلم بين العلوم الاجتماعية المتخصصة ، والتي عن طريقها يتم تحليل وتفسير الظواهر والقضايا السياسية بصورة علمية محددة ، وكذلك اختبار صحة النظريات بشكل مستمر ودائم.

ثانيا : يسعى علم الاجتماع السياسي لتبني المناهج السوسيولوجة التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم عند دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، وذلك لدراسة الظواهر والنظم والأنساق السياسية وتحليلها تحليلا سوسيولوجي ، كما يسعى جاهدا لاستخدام طرق وأدوات جمع البيانات السوسيولوجية المتعددة.

ثالثا : يركز علم الاجتماع السياسي ، كغيره من فروع علم الاجتماع ، على دراسة الظواهر والعمليات والأنساق السياسية ، وذلك من حيث بناءاها و وظائفها في إطار المجتمع ، ونوعية الترابط أو التداخل الذي يحدث بين هذه الأنساق ، أو الى أي أحد يمكن أن تقوم بمهامها ووظائفها أو غاياتها المتعددة ، ومعرفته الأسباب التي تؤدى إلى الخلل.

رابعا : يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة العلاقات المتبادلة بين النسق السياسي وبقية الأنساق الاجتماعية الأخرى ، حيث يرتبط النسق السياسي بالضرورة بالأنساق الاقتصادية ، والدينية ، والتربوية ، والأخلاقية ، والقانونية ، والعائلية ، وغيرها من الأنساق الاجتماعية ومكوناتها المختلفة والتي يحدد في ضوئها طبيعة تشكيل أهداف ووظائف وفاعلية النسق السياسي بصورة عامة.

خامسا : يهدف علم الاجتماع السياسي ، إلى دراسة طبيعة التغير المستمر الذي حدث ويحدث على المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات والنظم السياسية المختلفة ، وذلك عبر العصور التاريخية ، مثل دراسة التغير الذي طرأ على الدولة كسلطة سياسية ، وتغير هيكلية ووظائف الأحزاب السياسية ، وعمليات التمثيل والسلوك السياسي للمواطنين ، وغيرها من المؤسسات والنظم السياسية .

يمكن تلخيص أهم المواضيع التي يتناولها هذا العلم هي:[3]

- يحلل ظاهرة القوة والقدرة في إطارها الاجتماعي ,والسياسي
- يدرس ويحلل واقع الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على البناءات السياسية.

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص 15.

[2] مولود زايد الطبيب ، مرجع سابق، ص 29.

[3] بلقيس محمد جواد و رغد نصيف جاسم ، مستقبل علم الاجتماع السياسي، **"مجلة العلوم السياسية"**، العددان 38-39، االعراق، ص274.

- يعالج النظم الرسمية وغير الرسمية سوى في إطار الدولة أو خارجها كالأحزاب السياسية.
- يدرس ويحلل القوى الاجتماعية الجديدة التي أخذت تفرض نفسها وتؤثر على السياسة كمؤسسات ونظم وأفكار مثل :جماعات المصالح والضغط، النقابات والمنظمات المدنية، والنخب السياسية، والعصبيات الطائفية والإثنية.
- إن من المواضيع الأساسية والتي يتناولها علم الاجتماع السياسي هي ظاهرة البيروقراطية، التي تعاظم دورها في عصر العولمة ولما لها من دور فاعل في عصر الكومبيوتر والانترنيت.
- يتناول دور وأهمية المجتمع المدني الذي ازدادت أهميته في عصر الديمقراطية وحرية الرأي العام لمجابهة العنف الاجتماعي/السياسي، الذي أستفحل في مجتمعات العالم.
- تحليل ودراسة الصراعات الطبقية والقومية والحروب الأهلية التي انتشرت في المجتمعات.
- الاهتمام بدراسة موقف مجتمعات العالم السلمي للحفاظ على البيئة وعدم تلوثها، وضد استخدام الأسلحة النووية والحروب العالمية.
- أنه يؤكد على مدى أهمية تربية الأجيال من خلال نظريته " التنشئة الاجتماعية / السياسية" وأعدادهم كمواطنين منتجين ومثمرين لوطنهم.
- أن كل هذه المفردات تتركز على مفردة أساسية هي السلوك السياسي للفرد، والتي هي مركز
- اختصاص هذا العلم، لأن هدفه هو معرفة ماضي وحاضر ومستقبل هذا السلوك ،وما سيقرر على أثره.

رابعا: مستقبل دراسات علم الاجتماع السياسي :

إن التحولات الحاسمة التي شهدتها فلسفة العلم المعاصرة في النصف الثاني من القرن العشرين و التي جاءت استجابة للثورة العلمية التي شهدها القرن في مختلف المجالات، قد أحدثت هزة عميقة في مجمل البنية المعرفية للعلوم الطبيعية و الاجتماعية ، إذ دفعت مختلف العلوم و لاسيما العلوم النظرية إلى إعادة النظر بذاتها في ضوء أفكار جديدة، وربما كان أثر فلسفة العلوم كما صاغها (بوبر و كون) و غيرهما في علوم الاجتماع المعاصر هو الأعمق و الأقوى، مما جعل عدد من المفكرين في مختلف العلوم منها علم الاجتماع السياسي إلى تطوير الدراسات في هذا الحقل ليتلاءم مستقبلا مع المتغيرات الدولية.

إن الرؤية المستقبلية لدراسات علم الاجتماع السياسي يراها البعض تتجه للتوسع بشكل أكبر من خلال توسيع مفرداته وكنتيجة، سيتوسع بمنهجيته العلمية من جانب، ومن جانب آخر ستتبلور نظرية عامة تنطوي على رؤية شاملة للمجتمعات الإنسانية، تقابلها نظريات خاصة " محلية " لكل مجتمع وهن بين هذه الرؤى نجد من يرى في عل الاجتماع السياسي سيؤول مستقبلا إلى[1] :

- سينشغل كل مجتمع على دراسة واقعه الاجتماعي/السياسي، نابعاً من خصوصيته وفق الأحوال التي يعيش فيها مما يطور منهجيات علمية" محلية "خاصة لكل مجتمع ، وهذا سيعكس على علمية هذه الدراسات ويساهم في تطوير علم الاجتماع السياسي في مفرداته ومنهجياته وأدواته وآلياته.
- ستتعمق الدراسات الميدانية في كل المجتمعات العالمية، بدراسة كل الأحدث أو الواقع، لأنها الطريقة المثلى والعملية لتحليل نفسية وعقلية الأفراد وتحقيق أهدافهم وأمانيهم، ومعرفة ما سيفكرون به مستقبلا.
- سيحتل هذا العلم مكانة أكبر على العلوم الإنسانية الأخرى، بل سيتمكن من دمج بعضها تحت لوائه كعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس، وسيفتح أبواب الكثير من العلوم الأخرى كالاقتصاد والإحصاء والتاريخ بشكل أوسع، ويستفيد من العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء والطب، كونها أدوات تخص سلوك الإنسان وتؤثر علية في حياته اليومية وتقرر ما ينوي عمله إزاء

[1] بلقيس محمد جواد و رغد نصيف جاسم، مرجع سابق، ص275.

السلطة، ذلك يمكن استقراؤه من الواقع لأن مختلف الظواهر جعلت من العلوم مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن دراسة علم على حدا.

- سيتعمق علم الاجتماع السياسي بمفردتين أساسيتين مستقبلاً هما:
- السلطة السياسية التي لا غنى عنها في حياة الناس.
- مؤسسات المجتمع المدني التي ستحمي الأفراد من جبروت السلطة، والتي هي أيضا لا غنى عنها في حياة الناس.

بالمقابل نجد صعوبة في دراسة علم الاجتماع السياسي كونه موضوع حديث النشأة نسبيا مقارنة بالعلوم الأخرى، مما يصعب تحديد و حصر موضوعاته ومناهجه و وضع الحدود الفاصلة بينه وبين العلوم الاجتماعية بصفة عامة، ما يواجه مشكلة أخرى تشكل سببا في صعوبة تعميم هذا العلم وهي طبيعة نشأة هذا العلم بحد ذاته حيث تعود إلى الدراسات الغربية بشكل أكبر والتي حددت من سياق أو بيئة غربية بالدرجة الأولى مما تجعل من هذا العلم يخدم أو يهدف لفئة معينة وتحليل وضع معين قد لا يتماشى مع المجتمعات الأخرى، هذا ما يجعل من طبيعة هذا العلم موضع تشابك و تداخل مع الإيديولوجيات و المذاهب السائدة في المجتمعات الأخرى وبالتالي تقلل من علميته و جدواه، من بين كذلك الصعوبات التي تواجه هذه الدراسات هو عدم خضوع دراسات علم الاجتماع السياسي إلى التجريب أو على الأقل التعميم فتغيب عادة الدراسات الميدانية و التي يعتمد عليها علم الاجتماع السياسي للتعرف على بعض الظواهر التي تختلف من مجتمع إلى آخر فمثلا ظاهرة العنف السياسي تختلف أسباها من بلد أخر كما أن هناك عنصر المفاجئة الذي يميز دراسات علم الاجتماع السياسي فالظواهر السياسية مثلا لا يمكن التنبؤ بها على غرار التحولات الأخيرة في الوطن العربي مما يجعل من دراسات علم الاجتماع السياسي غير قابلة للتصديق.

خاتمة :

إن جوهر تحليل دراسات علم الاجتماع السياسي يقتضي بالضرورة الرجوع إلى الإطار التفسيري الذي ساهم في تحليل علم الاجتماع السياسي من خلال دراسة علم السياسة بشكل مستقل و كذلك علم الاجتماع بشكل مستقل حتى نتوصل إلى مقاربة معرفية لعلم الاجتماع السياسي، لأن الإحاطة بالظاهر السياسية في شقها الاجتماعي يساهم في فهم مختلف الظواهر وربطها بعها البعض، لأن أي علم لا بد أن يساهم في فهم وتفسير الظواهر، و إن اختلف التوجهات في تحديد علمية دراسات علم الاجتماع السياسي على اعتبار أنها دراسات قامت منذ البداية على تفسيرات غربية جعلت من دراسة علم الاجتماع السياسي يختص في دراسة مجتمع معين، بالإضافة إلى عدم القدرة على تعميم نتائج الظواهر في العلوم الاجتماعية يجعل من هذا العلم محل شك ، لذلك ركزت دراستنا على تقديم رؤيا لمختلف الأهداف التي يصبوا إليها ها العلم و محاولة التغلب على الصعوبات التي تواجه الرقي بهذا العلم و ملائمة مختلف التحولات و المتغيرات الدولية.